



# الاطفال النازحون في لبنان قراءة حقوقية في الأزمة النفسية - الاجتماعية في ظل النزاع



اذار/مارس 2026



جمعية عمل تنموي بلا  
حدود - نبع

يستند هذا التقرير إلى ملاحظات ميدانية لفرق عمل جمعية نبع في مناطق الاستجابة خلال آذار 2026، إضافة إلى تحليل الاتجاهات المستخلصة من أزمات سابقة في لبنان، ومراجعة الأدبيات الدولية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي.



أذار/مارس 2026

جمعية عمل تنموي بلا حدود – نبع

الأطفال النازحون في لبنان: قراءة حقوقية في الأزمة النفسية-الاجتماعية في ظل النزاع

يستند هذا التقرير إلى ملاحظات ميدانية لفرق عمل جمعية نبع في مناطق الاستجابة خلال آذار 2026، إضافة إلى تحليل الاتجاهات المستخلصة من أزمات سابقة في لبنان، ومراجعة الأدبيات الدولية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي.



#### المخلص التنفيذي

يقدم هذا التقرير تحليلاً قائماً على حقوق الإنسان للأزمة النفسية والاجتماعية التي تؤثر على الأطفال النازحين في لبنان في سياق التصعيد الذي بدأ في آذار/مارس 2026. واستناداً إلى الملاحظات الميدانية لفرق جمعية نبع، إلى جانب الدروس المستفادة من الأزمات السابقة والأطر الدولية للدعم النفسي والاجتماعي (MHPSS)، يؤكد التقرير أن معاناة الأطفال النفسية ليست مجرد نتيجة للنزاع، بل تشكل انتهاكاً مباشراً لحقوقهم الأساسية.

منذ بدء التصعيد في 2 آذار/مارس 2026، شهد لبنان نزوحاً جماعياً تجاوز المليون شخص، ودماراً واسع النطاق، وخسائر كبيرة في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وقد فاقمت هذه التطورات سيقاً هشاً أصلاً، تشكل عبر سنوات من الأزمات المتراكمة، الانهيار الاقتصادي، وانفجار مرفأ بيروت، وجائحة كوفيد-19، وتدهور الخدمات العامة، مما أدى إلى تراكم الصدمات لدى الأطفال.

يسلط التقرير الضوء على أن الأطفال النازحين يتعرضون لثلاث طبقات متداخلة من الصدمات:

1. صدمات مباشرة مرتبطة بالحرب
2. صدمات مرتبطة بالنزوح (فقدان الأمان، الروتين، والبيئة)
3. ضغوط ما بعد النزوح المرتبطة بالفقر وعدم الاستقرار



ويؤدي هذا التداخل إلى ما يُعرف بـ"الضغط السام"، الذي يؤثر بشكل خطير على النمو المعرفي والعاطفي والاجتماعي للأطفال، مع آثار طويلة الأمد في حال عدم معالجته.

تكشف البيانات الميدانية عن مستويات مقلقة من الضغوط النفسية والاجتماعية:

- 60-70% من الأطفال يعانون من القلق المزمن
- أكثر من 50% يواجهون صعوبات في التعلم والتركيز
- ما يصل إلى 55% يُظهرون سلوكيات صعبة مثل العدوانية
- نحو 70% من الأسر تُبلغ عن زيادة في التوتر الأسري
- ظهور مخاطر حماية كبيرة، بما في ذلك عمالة الأطفال والزواج المبكر

ترتبط هذه التأثيرات ارتباطاً وثيقاً بظروف النزوح. فالأطفال الذين يعيشون في مراكز إيواء مكتظة، أو مساكن غير آمنة، أو ضمن ترتيبات استضافة غير مستقرة، يُحرمون من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك السكن الآمن، والتعليم، والحماية، والرفاه النفسي والاجتماعي. وفي الحالات القصوى، تُجبر بعض الأسر على العيش في ظروف غير لائقة أو غير آمنة، مما يزيد من هشاشة الأطفال.

وعلى الرغم من الجهود الإنسانية المستمرة، يحدد التقرير فجوات حرجة في الاستجابة الحالية:

- التركيز المفرط على كمية الخدمات بدلاً من جودتها وتأثيرها
- غلبة التدخلات قصيرة الأمد القائمة على الأنشطة
- محدودية التخصص والقدرات المهنية في مجال الدعم النفسي والاجتماعي
- ضعف التكامل بين القطاعات (الحماية، التعليم، الصحة)
- نقص في البرامج الملائمة للسياق الثقافي والمحلي
- الاعتماد المفرط على الأنشطة الترفيهية بدلاً من الأساليب العلاجية المبنية على الأدلة

تحدّ هذه الفجوات من قدرة الفاعلين الإنسانيين على تحقيق تعافٍ فعلي، وتُهدد باستمرار دوامة الصدمات غير المعالجة.

يدعو التقرير إلى إحداث تحول جذري في النهج الإنساني، يستند إلى إطار قائم على حقوق الطفل. وتشمل الأولويات الأساسية:

- تصميم تدخلات دعم نفسي واجتماعي مبنية على الأدلة، طويلة الأمد ومتعددة المستويات
- دمج الدعم النفسي والاجتماعي مع أنظمة الحماية والتعليم والصحة
- تعزيز قدرات الكوادر من خلال التدريب المتخصص والإشراف
- تعزيز المساءلة، ومشاركة الأطفال، وعدم التمييز
- إشراك الأسر والمجتمعات في عمليات الحماية والتعافي
- موازنة التدخلات مع السياقات الثقافية والواقع المحلي

وفي الختام، يؤكد التقرير أن فعالية أي استجابة لا تُقاس بعدد الأنشطة المنفذة، بل بقدرتها على استعادة شعور الأطفال بالأمان، وإعادة بناء إحساسهم بالانتماء، ودعم تعافهم ونموهم.



إن عدم التحرك بشكل حاسم يندرج بعواقب طويلة الأمد على جيل كامل من الأطفال في لبنان. وتتطلب معالجة هذه الأزمة تدخلات عاجلة وشاملة قائمة على الحقوق، تضع الكرامة والعدالة ورفاه الطفل في صميم العمل الإنساني.

## 1- المقدمة

في ظلّ العدوان الأخير على لبنان الذي بدأ في 2 آذار/مارس 2026، وما رافقه من تصعيد عسكري واسع تجاوز 2,792 عملاً عدائياً، سُجّل سقوط 1001 شهيداً و 2584 جريحاً، من بينهم 118 طفلاً شهيداً، في انتهاك جسيم لمبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الطفل. وقد أدّى هذا التصعيد إلى موجات نزوح جديدة، وضاعف من هشاشة الأوضاع الإنسانية، خاصة لدى الأطفال.

تعدّ الصحة النفسية للطفل حقاً أساسياً تكفله اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما في المواد المرتبطة بالحق في الحياة والبقاء والنمو (المادة 6)، والحماية من جميع أشكال العنف (المادة 19)، والتعافي وإعادة الإدماج بعد النزاعات (المادة 39). إلا أن الأطفال في سياقات النزاع، كما هو الحال في لبنان، يتعرضون لانتهاكات جسيمة ومتكررة تقوّض هذا الحق، وتُعرضهم لآثار نفسية عميقة وطويلة الأمد.

### الحق في الحياة والبقاء والنمو

المادة 6 من اتفاقية حقوق الطفل

### الحماية من جميع أشكال العنف

المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل

### التعافي وإعادة الإدماج بعد النزاعات

المادة 39 من اتفاقية حقوق الطفل

كما لا يمكن فصل الواقع النفسي-الاجتماعي للأطفال اليوم عن تراكم الأزمات منذ عام 2019، بما في ذلك الانهيار الاقتصادي، وجائحة كوفيد-19، وانفجار مرفأ بيروت، وتدهور الخدمات الأساسية، إضافة إلى موجات التصعيد والحروب المتكررة وصولاً إلى العدوان الأخير في آذار/مارس 2026. وقد أدت هذه الأزمات المتلاحقة إلى تعرّض الأطفال لصدّات متكررة ومتراكمة، فاقمت من هشاشتهم النفسية وأضعفت قدرتهم على التكيف والشعور بالأمان.

في ظلّ التصعيد العسكري الأخير وما نتج عنه من موجات نزوح واسعة، يواجه الأطفال النازحون أزمة نفسية-اجتماعية مركّبة، تتجاوز آثارها اللحظة الراهنة لتشكل تهديداً طويل الأمد على نموهم النفسي والمعرفي والاجتماعي.

تُظهر الخبرة الميدانية لجمعية نبع أن الأطفال النازحين لا يعانون فقط من آثار الصدمة المباشرة للحرب، بل من تداخل معقّد بين تجربة النزوح، وانهيار الروتين اليومي، وتفاقم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة. ويؤدي هذا التداخل إلى إنتاج حالة من الضغط النفسي المزمّن، تؤثر بشكل مباشر على سلوك الطفل وقدرته على التعلّم والتفاعل الاجتماعي.

ورغم تعدد التدخلات الإنسانية، لا تزال هناك فجوة واضحة بين حجم الاحتياجات وجودة الاستجابة، خاصة في مجال الدعم النفسي-الاجتماعي، حيث يغلب الطابع النشاطي السريع على حساب التدخلات المهنية المستدامة، ما يحدّ من فعالية الاستجابة وقدرتها على تحقيق التعافي الحقيقي للأطفال. "يشكّل هذا الواقع خطراً جدياً على جيل كامل من الأطفال في لبنان، ويستدعي استجابة عاجلة وشاملة قائمة على حقوق الطفل."

## 2- الخلفية والسياق:



636

مركز إيواء

تستوعب النازحين في ظروف اكتظاظ شديد

134,439

في مراكز الإيواء

لجأوا إلى 636 مركز إيواء جماعي

1,049,328

نازح

من مختلف المناطق، لا سيما الجنوب والضاحية  
الجنوبية والبقاع

شهد لبنان خلال الفترة الأخيرة تصاعدًا حادًا في العمليات العسكرية، ما أدى إلى نزوح ما يقارب 1,049,328 شخصًا من مختلف المناطق، لا سيما من الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع. وقد لجأ نحو 132,742 نازحًا إلى 622 مركز إيواء جماعي، في حين توزع الباقون بين الاستضافة لدى عائلات مضيقة (غالبًا ضمن مساكن مكتظة تضم عدة أسر)، والسكن في منازل مستأجرة بظروف غير ملائمة، إضافة إلى حالات نزوح قسري قصوى اضطرت بعض الأسر فيها إلى العيش في الشوارع أو في أماكن غير مهيأة، بما في ذلك الأطفال.

كما تعيش عائلات نازحة خلال حرب آذار 2026 في ظروف غير لائقة تفتقر إلى الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية، حيث اضطرت بعض الأسر إلى اللجوء إلى الشارع أو إلى ملاجئ غير آمنة وغير مهيأة، نتيجة العجز الكبير في قدرة مراكز الإيواء على استيعاب الأعداد المتزايدة من النازحين، في ظل غياب إحصاءات دقيقة تعكس حجم هذه الفئة.

تتوزع أوضاع إقامة الأطفال النازحين ضمن أربعة أنماط رئيسية:

- مراكز الإيواء الجماعية
- المنازل المستأجرة
- الاستضافة لدى الأقارب أو العائلات المضيفة
- الإقامة في الشارع أو في أماكن مكشوفة وغير مهيأة

وتشكل هذه الأوضاع انتهاكًا واضعًا لعدد من الحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك:

• الحق في السكن اللائق والأمن

• الحق في الحماية من العنف والاستغلال والإهمال

• الحق في التعليم دون انقطاع

• الحق في الصحة والدعم النفسي والاجتماعي

• الحق في العيش بكرامة وفي بيئة آمنة ومستقرة



كما تؤدي هذه الظروف إلى حرمان الأطفال من بيئة حامية وداعمة، وتفاقم من هشاشتهم النفسية والاجتماعية نتيجة فقدان الاستقرار، وانقطاعهم عن التعليم، وتفكك شبكات الدعم الاجتماعي، وغياب الروتين اليومي، مما يزيد من مخاطر تعرضهم لمختلف أشكال الانتهاكات.

وفي هذا الإطار، تبرز مسؤولية الجهات المعنية في ضمان حماية حقوق الأطفال والنازحين، وفقاً للمعايير الدولية والالتزامات القانونية، والعمل على توفير استجابة إنسانية شاملة قائمة على حقوق الإنسان، تضمن الوصول إلى سكن لائق، وخدمات أساسية، وحماية فعالة، بما يعزز صمود الأطفال وأسرهم ويحفظ كرامتهم.

### 3- الصدمة النفسية كأحد أوجه انتهاك حقوق الطفل في سياق النزوح

تعدّ الصدمة النفسية التي يتعرض لها الأطفال في سياق النزوح والنزوح في لبنان شكلاً بحد ذاته من أشكال انتهاك حقوق الطفل، وليست مجرد نتيجة جانبية للأحداث العنيفة. إذ إن تعرض الطفل لتجارب الخوف المستمر، وفقدان الأمان، والانفصال عن البيئة الحامية، والعيش في ظروف غير إنسانية، يشكل انتهاكاً مباشراً لحقوقه الأساسية، ولا سيما الحق في الحياة والبقاء والنمو السليم (المادة 6)، والحق في الحماية من جميع أشكال العنف والإهمال (المادة 19)، والحق في التعافي وإعادة الإدماج (المادة 39) وفق اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا السياق، تبيّن المعطيات الميدانية أن واقع الأطفال النازحين يتشكل من ثلاث مستويات متداخلة من الأزمات: الصدمة المباشرة الناتجة عن الحرب، وصدمة النزوح وفقدان البيئة الآمنة، وضغوط ما بعد النزوح المرتبطة بالفقر وعدم الاستقرار. إن هذا التداخل بين الصدمة والانتهاك الحقوقي يؤدي إلى نشوء ما يُعرف بالضغط النفسي السام، وهو أحد أخطر العوامل المؤثرة على تطور الدماغ والسلوك لدى الأطفال، حيث يحوّل التجارب الصادمة إلى حالة.

3	2	1
<b>المادة 39</b> الحق في التعافي وإعادة الإدماج وفق اتفاقية حقوق الطفل	<b>المادة 19</b> الحق في الحماية من جميع أشكال العنف والإهمال	<b>المادة 6</b> الحق في الحياة والبقاء والنمو السليم

مستمرة تعيق النمو الطبيعي وتزيد من احتمالات الاضطرابات النفسية والسلوكية على المدى الطويل. وعليه، فإن الصدمة في هذا السياق لا يمكن فصلها عن الإطار الحقوقي، بل يجب الاعتراف بها كأحد أوجه الانتهاك المركب لحقوق الطفل التي تستوجب تدخلا عاجلا قائما على الحماية والتعافي الشامل.

Developmental Action without Borders - Nabaa



#### 4- أبرز المشكلات النفسية-الاجتماعية

لا تقتصر معاناة الأطفال النازحين على المؤشرات والأرقام، بل تنعكس بشكل مباشر في تجاربهم اليومية، حيث قال أحد الأطفال

تعكس هذه الشهادات حالة الخوف المستمر، واضطرابات النوم، وحنين الأطفال إلى حياتهم الطبيعية، بما يدل على تأثير عميق على شعورهم بالأمان واستقرارهم النفسي، ويبرز حجم التحديات النفسية-الاجتماعية التي يواجهها الأطفال في سياق النزوح.

استنادًا إلى الملاحظات الميدانية منذ اندلاع الحرب في 2 آذار 2026، وبالاستناد إلى الاتجاهات المسجلة في الأزمات السابقة في لبنان، تعاني فئة الأطفال النازحين من مجموعة من التحديات النفسية-الاجتماعية المتداخلة، والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

#### 1- الاضطرابات النفسية والعاطفية

- اضطرابات الصدمة (كوابيس، استرجاع الأحداث، خوف دائم)، حيث يُقدّر أن حوالي 30% إلى 40% من الأطفال يعانون من أعراض صدمة نفسية
- القلق المزمن والشعور المستمر بالخطر، مع ملاحظة أن ما بين 60% إلى 70% من الأطفال يظهرون مستويات مرتفعة من القلق
- الاكتئاب والانسحاب الاجتماعي

#### 2- المشكلات السلوكية

- السلوك العدواني وصعوبة ضبط الانفعالات، حيث يُقدّر أن حوالي 45% إلى 55% من الأطفال يظهرون سلوكيات اندفاعية أو عدوانية
- العزلة وفقدان الثقة بالآخرين، مع تسجيل نحو 40% من الأطفال حالات انسحاب اجتماعي

#### ج- الاضطرابات النمائية والسلوكية المرتبطة بالعمر

- التراجع النمائي (مثل التبول اللاإرادي والسلوكيات الطفولية)، ويُقدّر أن حوالي 20% إلى 25% من الأطفال الأصغر سنًا يظهرون هذه الأعراض.



"ما بقدر نام بالليل... كل ما حاول نام بخاف يرجع القصف"

— طفل في أحد مراكز الإيواء

"بدي أرجع عالمدسة تبعي... مش المدرسة اللي عم ننام فيها"

— طفل آخر



### د- المشكلات المرتبطة بالصحة والنوم

○ اضطرابات النوم، حيث يعاني أكثر من 50% من الأطفال من الأرق، الكوابيس، أو الخوف الليلي

### ه- الصعوبات التعليمية والمعرفية

○ صعوبات التعلم وضعف التركيز، مع تقديرات تشير إلى أن أكثر من 50% من الأطفال يواجهون تحديات في التركيز والتعلم، خاصة في ظل انقطاع التعليم

### و- التحديات الأسرية والاجتماعية

○ التوتر الأسري وارتفاع معدلات النزاع والعنف داخل الأسرة، حيث تُقدّر نسبة الأسر التي تعاني من ضغوط مرتفعة بحوالي 70% نتيجة النزوح وفقدان الموارد

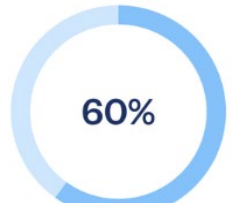
### ز- مخاطر الحماية

○ عمل الأطفال، حيث يُقدّر أن حوالي 20% إلى 25% من الأطفال معرضون للانخراط في العمل

○ الاستغلال، خاصة في البيئات المكتظة وغير الآمنة

○ النزوح المبكر، كآلية تكيف سلبية لدى بعض الأسر الأكثر هشاشة

وترتبط هذه المشكلات بشكل مباشر ببيئة النزوح، ويمدى توفر الحماية والدعم النفسي والاجتماعي داخلها، مما يعكس الحاجة الملحة إلى تدخلات شاملة ومستدامة قائمة على حماية حقوق الطفل وتعزيز قدرته على التعافي، خاصة في ظل غياب بيانات كمية حديثة حتى تاريخه.



## 5- الفروقات حسب بيئة النزوح (منظور قائم على حقوق الطفل)

تُظهر المعطيات الميدانية أن طبيعة التحديات النفسية-الاجتماعية التي يواجهها الأطفال النازحون تختلف باختلاف بيئة النزوح، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على مدى تمتعهم بحقوقهم الأساسية، لا سيما الحق في الحماية، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الصحة النفسية، كما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل. وتؤدي أوضاع الإقامة غير الملائمة إلى تفويض شعور الطفل بالأمان والاستقرار، مما يعكس سلبًا على نموه وتطوره وسلوكه وقدرته على التكيف.

## Developmental Action without Borders - Nabaa

### 1- مراكز الإيواء الجماعية

تشكل هذه المراكز بيئات لا تضمن الحد الأدنى من شروط العيش الكريم، نتيجة الاكتظاظ الشديد وغياب الخصوصية، وهو ما يمثل انتهاكًا لحق الطفل في مستوى معيشي لائق وبيئة آمنة. كما يؤدي غياب المساحات الصديقة للطفل وآليات الحماية الفعالة إلى زيادة تعرض الأطفال لمخاطر العنف والإهمال. وتنعكس هذه الظروف على الصحة النفسية للأطفال، حيث ترتفع مستويات القلق والتوتر، وتظهر سلوكيات عدوانية وصعوبات في ضبط الانفعالات، بما يتعارض مع حقهم في النمو السليم والرفاه النفسي.

### 2- المنازل المستأجرة



في هذا النمط من النزوح، تواجه الأسر ضغوطاً اقتصادية حادة تهدد حقها في السكن اللائق والاستقرار، وهو ما ينعكس مباشرة على الأطفال. إذ يؤدي عدم الأمان السكني والخوف من الإخلاء إلى تفويض شعور الطفل بالأمان، ويؤثر على حقه في الاستقرار الأسري والنفسي. ويظهر الأطفال في هذا السياق مستويات مرتفعة من القلق المزمن، وقد تتطور لديهم أعراض اكتئاب، مما يشكل مساساً بحقهم في الصحة النفسية والرعاية الملائمة.

### ج- الاستضافة لدى الأقارب أو العائلات المضيفة

رغم أن هذا الخيار يوفر شكلاً من أشكال الحماية، إلا أنه غالباً ما يتم في ظروف اكتظاظ وتقاوم محدود للموارد، ما قد يؤثر على تمتع الأطفال بحقهم في الخصوصية والكرامة. كما قد يشعر الأطفال بأنهم عبء على الأسر المضيفة، الأمر الذي ينعكس على حقهم في الانتماء والمشاركة داخل البيئة الأسرية. وتظهر في هذا السياق سلوكيات انسحابية، وانخفاض في تقدير الذات، بما يدل على تأثير هذه الظروف على رفاه الطفل النفسي والاجتماعي.

### 6- فجوات الاستجابة الحالية (وفق منظور قائم على حقوق الطفل والمعايير الدولية)

تُظهر المراجعة الميدانية التي أجرتها جمعية عمل تنموي بلا حدود (نبع) وجود عدد من التحديات في طبيعة الاستجابة الإنسانية المقدّمة للأطفال النازحين، سواء على مستوى التصميم أو التنفيذ، مما يؤثر على قدرتها في تحقيق تعافٍ نفسي واجتماعي مستدام. كما تعكس هذه التحديات الحاجة إلى تعزيز المواءمة مع المعايير الدولية المعتمدة في العمل الإنساني.

ومن أبرز هذه الجوانب:

- التركيز النسبي على الكم على حساب الجودة، حيث تميل بعض التدخلات إلى إعطاء أولوية لعدد المستفيدين، مع حاجة أكبر لتعزيز جودة الخدمات وعمق أثرها، بما يتماشى مع المعيار الإنساني الأساسي للجودة والمساءلة.
- غلبة الطابع قصير الأمد على بعض التدخلات، مما قد يحدّ من استمرارية الأثر على المدى الطويل، ويشير إلى أهمية تعزيز نهج التعافي التدريجي ومتعدد المستويات كما ورد في إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.
- الحاجة إلى تعزيز قدرات الكوادر والمتطوعين في مجال الدعم النفسي والاجتماعي، من خلال تدريب أكثر تخصصاً ومنهجياً، بما ينسجم مع متطلبات المعايير الدولية لحماية الطفل في العمل الإنساني.
- محدودية إدماج البعد الثقافي والسياقي بشكل كافٍ في بعض التدخلات، مما يبرز أهمية تطوير تصميم البرامج بما يعكس بشكل أعمق خصوصية الأطفال وبيئاتهم، انسجاماً مع مبادئ المعيار الإنساني الأساسي للجودة والمساءلة.
- التركيز على أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي ذات الطابع الترفيهي في بعض الأحيان، مع الحاجة إلى توسيع استخدام المنهجيات المهنية القائمة على التعافي وبناء المرونة، وفق الإطار المتدرج الذي تقدمه إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.
- محدودية التكامل بين القطاعات، حيث يمكن تعزيز الربط بين تدخلات الدعم النفسي والاجتماعي وقطاعات الحماية والتعليم والصحة، بما يتماشى مع توجهات دليل اسفير: الميثاق الإنساني والمعايير الدولية في الاستجابة الإنسانية نحو استجابة شاملة ومتكاملة.



• الحاجة إلى تعزيز آليات المساءلة والحماية، بما في ذلك تفعيل قنوات الشكاوى والتغذية الراجعة بشكل أكثر فاعلية، وتعزيز تطبيق إجراءات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي، بما يتوافق مع متطلبات المعيار الإنساني الأساسي للجودة والمساءلة. وعلى المستوى الحقوقي، يُلاحظ أن بعض التدخلات لا تزال تركز بشكل أكبر على تقديم الخدمات، مع وجود فرصة لتعزيز اعتماد مقاربة قائمة على حقوق الطفل، بما ينسجم مع اتفاقية حقوق الطفل، من خلال:

- تعزيز مبدأ مصلحة الطفل الفضلى
- دعم مشاركة الأطفال بشكل فعال
- ضمان عدم التمييز
- تقوية آليات المساءلة

ومن شأن هذا التحول أن يعزز من فعالية التدخلات ويُمكن من معالجة التحديات بشكل أكثر شمولية واستدامة.

وعليه، تبرز أهمية تعزيز مواءمة الاستجابة الإنسانية مع المعيار الإنساني الأساسي للجودة والمساءلة، والمعايير الدنيا لحماية الطفل، وإرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، ودليل اسفير: الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية، بما يدعم جودة التدخلات واستدامتها وتكاملها، ويسهم في الانتقال التدريجي نحو نهج قائم على حقوق الطفل يعزز التعافي والرفاه على المدى الطويل.

#### 7- نقد المقاربة السائدة في برامج الدعم النفسي-الاجتماعي

تبيّن الخبرة الميدانية أن عددًا من برامج الدعم النفسي-الاجتماعي لا يزال يميل إلى التركيز على أنشطة قصيرة الأمد ذات طابع ترفيهي، مع حاجة إلى تعزيز البعد المهني والاستمرارية في تصميم وتنفيذ التدخلات. في هذا السياق، يُلاحظ أنه في بعض الحالات:

- يتم تنفيذ الأنشطة دون الاستناد إلى تقييم شامل ومنهجي للاحتياجات
- قد تفقر بعض التدخلات إلى آليات كافية للاحتواء والمتابعة، مما قد يحدّ من فعاليتها في التعامل مع تجارب الصدمة
- يتم قياس النجاح بشكل أساسي من خلال عدد المستفيدين، مع حاجة إلى تطوير مؤشرات تقيس الأثر الفعلي على رفاه الأطفال

ويشير ذلك إلى أهمية تعزيز مواءمة هذه البرامج مع المبادئ الأساسية للجودة والمساءلة في العمل الإنساني، بما في ذلك اعتماد تدخلات قائمة على الأدلة، ونهج تدريجي في الدعم النفسي-الاجتماعي، والتركيز على الأثر طويل الأمد.



## 8- التوصيات

### 1.8 - على مستوى البرامج

- تصميم تدخلات قائمة على الأدلة ومركزة إلى تقييمات احتياجات منهجية
- تعزيز دمج الدعم النفسي-الاجتماعي مع قطاعات الحماية والتعليم والصحة ضمن مقاربة متكاملة
- ضمان استمرارية البرامج وتطوير مسارات دعم متدرجة تتجاوز التدخلات الطارئة قصيرة الأمد
- اعتماد أدوات متابعة وتقييم تقيس التغيير في رفاه الطفل وسلوكه، وليس فقط عدد المستفيدين

### 8.2 - على مستوى الكوادر

- توفير تدريب متخصص ومستمر للكوادر والمتطوعين في مجال الدعم النفسي-الاجتماعي وفق المعايير الدولية
- اعتماد أنظمة إشراف مهني منتظمة لضمان جودة التدخلات ودعم مقدمي الخدمات
- تعزيز مهارات التعامل مع الصدمة ومبادئ "عدم إلحاق الضرر"

### 8.3 - على مستوى المجتمع

- إشراك الأسر ومقدمي الرعاية في تصميم وتنفيذ التدخلات لتعزيز الاستدامة
- دعم شبكات الحماية المجتمعية وتعزيز دورها في توفير بيئة آمنة للأطفال
- تعزيز الوعي المجتمعي حول الصحة النفسية وأثر الصدمات على الأطفال

### 8.4 - على مستوى المنهجية

- تعزيز اعتماد مقاربة قائمة على حقوق الطفل في جميع مراحل التدخل
- ضمان مشاركة الأطفال بشكل آمن وفعال في تصميم البرامج وتقييمها
- توطين المعرفة وربط التدخل بالسياق الثقافي والاجتماعي المحلي
- تعزيز التكامل مع المعيار الإنساني الأساسي للجودة والمساءلة، والمعايير الدنيا لحماية الطفل، وإرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، ودليل اسفير: الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية لضمان جودة واستدامة الاستجابة

Developmental Action without Borders Naba'a



## 9- الخلاصة

إن الأزمة النفسية-الاجتماعية التي يواجهها الأطفال النازحون في لبنان لا تقتصر على كونها استجابة ظرفية، بل تمثل تحدياً ممتداً يتطلب تدخلات شاملة ومستدامة تراعي الأبعاد النفسية والاجتماعية والحقوقية بشكل متكامل.

وتؤكد جمعية عمل تنموي بلا حدود - نبع أن فعالية الاستجابة لا تُقاس بعدد الأنشطة أو حجم الخدمات المقدّمة، بل بقدرتها على:

تمكينه من التعافي والنمو  
بشكل سليم



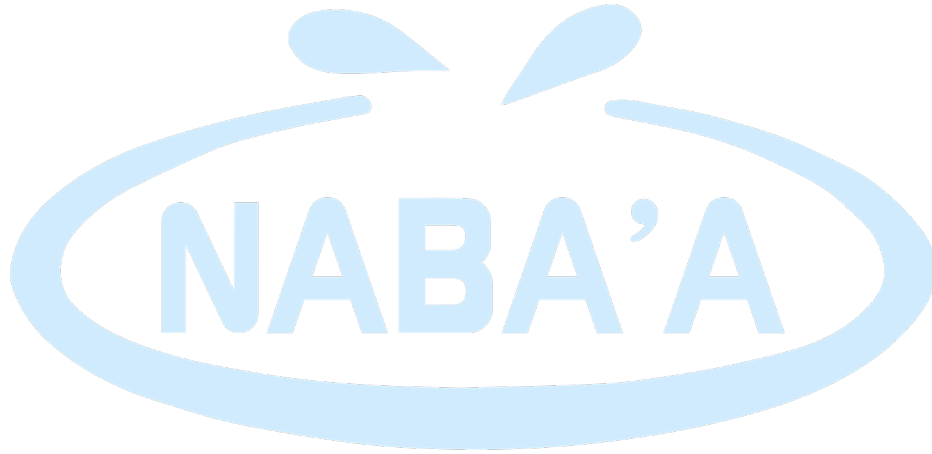
تعزيز شعوره بالانتماء



استعادة إحساس الطفل  
بالأمان



إن حماية الصحة النفسية للطفل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية حقوقه الأساسية، ولا يمكن تحقيق التعافي الحقيقي دون توفير بيئة آمنة تحفظ الكرامة وتعزز العدالة. و"إن الفشل في معالجة هذه الأزمة اليوم سيؤدي إلى آثار طويلة الأمد على جيل كامل من الأطفال، مما يستدعي تحركاً عاجلاً قائماً على الحقوق والعدالة والكرامة الإنسانية."



Developmental Action without Borders - Naba'a